منشور اليوم الخميس 10 أبريل 2014 جريدة عمان الملحق الاقتصادي ص 8

مؤسسات التمويل الأصغر و رواد الأعمال

تقوم معظم الدول بانتهاج سياسات داعمة من اجل استمرار المشاريع التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الناشطين من رواد الأعمال ، و ذلك بانتهاج عدة وسائل من ضمنها تقديم التمويل المالي اللازم بغرض تمكين هذه المؤسسات و الرواد من القيام علي أرجلهم في مختلف المجالات المتعددة التي يبدعون في مباشرتها . إن هذا التوجه العام يعتبر أمرا حميدا لان لهذه المؤسسات دورا فاعلا في كل المرافق الاقتصادية و بما يؤثر بدور مباشر في التنمية الاقتصادية الاجتماعية . و من الإحصائيات المتعددة يتضح جليا مدي أثر هذه المشاريع في النمو الاقتصادي لكل الدول كبيرها و صغيرها ، مما يفرض ضرورة رعايتها و تقديم الاهتمام اللازم لها لتؤدي دورها المنشود .

و من أجل تحقيق هذه السياسات نلاحظ أن بعض البنوك المركزية قامت باتخاذ عدة خطوات ظاهرة لدعم التمويل الأصغر و رواد الأعمال ، و ذلك عبر توجيه البنوك بتجنيب نسبة مقدرة من جملة الإقراض المصرفي و توجيه هذه النسبة و تخصيصها لدعم التمويل الأصغر في المجالات المختلفة التي يرغبون الولوج فيها مع تقديم كل الدعم اللوجستي و الفني ، كلما دعت الحاجة لذلك .

و إضافة لهذه الخطوة الجريئة ، قامت البنوك بتأسيس وحدات إدارية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتقوم بالرعاية الكاملة لهذا القطاع و الإشراف عليه ليسير في الاتجاه الصحيح . بل إن الوضع تطور تصاعديا في بعض الدول حيث تم تأسيس بنوك التمويل الأصغر بمشاركة فاعلة من القطاعين العام و الخاص ، و هذه البنوك المتخصصة تهدف بصفة أساسية لدعم التمويل الأصغر و رواد الأعمال ، و يتم هذا التمويل بتقديم أموال بسيطة للمساعدة في تنفيذ بعض المشاريع التي تعود علي ملاكها بالخير و تعم فائدتها كل فئات المجتمع .

إن كل هذه التوجهات تسير حثيثا نحو دعم و مساندة التمويل الأصغر ليتمكن من إحراز المساهمات الايجابية ، و هذا قطعا سيعود بالفائدة العظمي علي الاقتصاد الوطني في مختلف قطاعاته و بما يخدم الشريحة العظمي من المجتمع ، و لكن هل هذا يكفي ، ألا توجد بعض المعضلات التي قد تعوق ما يتطلع له الجميع ؟

إن أهم معضلة عملية ، تواجه دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تتمثل في عدم وجود ضمانات كافية ، سواء كانت مالية أو عينية ، يتم تقديمها للبنك الممول ليقوم باللجوء إليها عند فشل العميل في السداد لأي سبب من الأسباب . و نقول أنها معضلة عملية لان من يتقدمون بطلب التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الغالب لا يملكون أي ضمانات أو أي شيء بقيمة "مادية" معتبرة لتقديمه للبنك لوضع اليد عليه أو للرهن كما يحدث في العادة عند تمويل الفئات الأخرى و التي لا يبدأ صرف التمويل لها إلا بعد التأكد التام من استلام البنك للضمانات الكافية و الرهونات التي تفوق قيمتها مبلغ التمويل ، و التي يتصرف فيها البنك وفق ما يراه مناسبا لاستعادة حقوقه في إي وقت و حسب الاتفاق .

لتجاوز هذه المعضلة فإن الوضع الأمثل في نظرنا ، و هو ما يحدث الآن في معظم دول العالم ، هو العمل علي تأسيس "مؤسسة عامة للضمان" أو "الصندوق الخاص لضمان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، بل إن بعض البلدان ذهبت أكثر من هذا حيث نجد فيها وزارات خاصة تسمي "وزارة دعم و ضمان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، و جميع هذه المؤسسات

"العامة" أو "الصناديق" أو "الوزارات" لديها ميزانيات و أموال خاصة لضمان التمويل الأصغر وفق اعتبارات محددة و عند فشل العميل في السداد لأي سبب يلجا البنك مباشرة لمؤسسات الضمان لسداد مبلغ القرض ، و بهذا تكون الدولة هي صمام الأمان و مقدمة الضمان الكافي للتمويل الأصغر كلما دعت الضرورة ، و بهذا لا تتعرض بنوك التمويل الأصغر و مؤسساته الأخرى للإفلاس أو الانهيار نظرا لوجود الضمان الكافي الوافي للتغطية عند التعثر .

و إذا رجعنا مثلا لتجربة بعض الدول التي تقدم نموذجا مفيدا في رعاية نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و رواد الأعمال ، كأمريكا أو أوربا أو في آسيا ، نجد أن هذه الدول قامت بانتهاج سياسة دعم التمويل الأصغر لقناعتهم التامة بأهمية هذا النشاط و لذا قامت بالرعاية و كذلك في نفس الوقت عملت علي إنشاء مؤسسات حكومية أو وزارات خاصة "الضمان" التمويل الأصغر من مال الدولة و مال دافع الضرائب و بهذا لم تترك البنوك في مهب الريح بمفردها لمواجهة هذه المخاطر ذات الانعكاسات الضارة عند التعثر في السداد .

و لهذا و استرشادا بهذه التجارب المفيدة فإننا نقول أن الأمر في بعض البلدان قد يكون ما زال محتاجا للمزيد من الخطوات الايجابية فيما يتعلق بدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و رواد الأعمال و لتحقيق هذا العمل فمن المستحسن إنشاء مؤسسات خاصة في كل دولة لضمان التمويل الأصغر و رواد الأعمال إضافة لتنفيذ المتطلبات الأخرى سواء القانونية أو الفنية ، و هذا في واقع الأمر ليس صعب المنال إذا انعقدت الإرادة لدي الجهات المختصة و سيتمم النقص القائم و الذي ليس له ما يبرره و بالعدم فان الدعم يكون غير كافيا بالرغم من أن التنفيذ ليس مستحيلا . و حالنا هنا يقول كما قال الشاعر الكبير المتنبي:

" و لم أر في عيوب الناس شيئا .... كنقص القادرين علي التمام " ،

و عليه و حتى نخرج من هذا العيب علينا العمل بكل همة خاصة و إن إنشاء المؤسسات التي تعمل علي تقديم الضمان لهذا النشاط الحيوي ليس بالأمر الصعب المستحيل ، و في نفس الوقت فان تأسيسها سيكون له الكثير من العوائد و الفوائد التي لا تحصي علي كل الأطراف ، إضافة إلي أن البنوك و مؤسسات التمويل ستعمل في ثقة تامة و من دون أي وجل أو خوف مما قد يحدث من عثرات في المستقبل سواء للمشروع أو القائمين عليه نظرا لوجود صمام الأمان .

كما نعلم ، الجميع متفقون علي أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و رواد الأعمال في رفع الإنتاج و في زيادة القدرات الاقتصادية و في رفع روح المنافسة الشريفة مع الإبداع و الابتكار وسط هذه الفئات ، و في توفير فرص العمل الشريف عبر تشغيل الآلاف من الأيدي العاملة من الشباب من الجنسين مما يقود بدوره لتقليل العطالة و كذلك تقليل ظهور الممارسات الاجتماعية المضرة من عديمي العمل .... و غيره . و لهذا فان التحرك باتخاذ خطوة الميل الإضافية نحو "ضمان" تمويل هذه المؤسسات أمر لا بد منه بل أصبح من الأمور الحتمية ، و لنفعل لنكون أكثر ايجابية و مصداقية في الدعم ....

د. عبد القادر ورسمه غالب
المستشار القانوني و رئيس دائرة الشؤون القانونية لبنك البحرين و الكويت
و أستاذ قوانين الأعمال و التجارة بالجامعة الأمريكية بالبحرين
Email: awghalib@hotmail.com
Twitter: @1awg